

نحو سياسات فاعلة لتعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة



8th
March

INTERNATIONAL WOMEN'S DAY

صورة تعبيرية

إعداد

سهى سكر، حنين لولو، سعيد ضحيك، ميسون عودة، نضال أبو شربي

تحت إشراف

د. اسلام عطا الله د. يحيى قاعود

ضمن مشروع

التثقيف المدني

إصدار

بال ثينك للدراسات
الاستراتيجية - فلسطين

palthink.org



أوراق سياساتية شبابية

بعنوان

نحو سياسات فاعلة لتعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة

إعداد

سهى سكر، حنين لولو، سعيد ضحيك، ميسون عودة، نضال أبو شربي

تحت إشراف

د. اسلام عطا الله (باحث في العلوم السياسية)
د. يحيى قاعود (باحث في السياسات العامة)

ضمن مشروع

التثقيف المدني

إصدار

مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة.

نحو سياسات فاعلة لتعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة

سهى سكر، حنين لولو، سعيد ضحيك، ميسون عودة، نضال أبو شربي

مقدمة:

تركت عقود من الصراع السياسي آثارًا جسيمة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان دولة فلسطين، وعلى وجه الخصوص، زيادة تعرّض المرأة لانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وللنفق؛ ومع محدودية فرص التوظيف وريادة الأعمال، اضطرت العديد من النساء الفلسطينيات إلى الانضمام إلى القوى العاملة غير الرسمية؛ ما يجعلهنّ عرضةً لخطر الاستغلال الاقتصادي، وغيره من أشكال الاستغلال¹. ومما لا شكّ فيه أنّ المرأة في وطننا هي من أكثر الطّاقات المهمّشة، فما زالت حتى اليوم لا تمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجل، وظلّت النظرة الأكثر انتشارًا هي التي تنتظر إلى المرأة بوصفها كائنًا لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري، وهو ما أشارت إليه التقارير الأممية، والتي دعت لتعزيز دورها ومكانتها بكلّ اتفاقاتها، وعلى سبيل المثال اتفاقية "سيداو". أما على المستوى المحلي؛ فهناك الكثير من القوانين والقرارات الفلسطينية التي دعت لدعم وتمكين المرأة؛ كرفع نسبة "الكوتا النسوية 30%"، ورغم أنها ليست عادلة، إلا أنّ المرأة الفلسطينية لم تصل لتلك النسبة بعد، على مختلف الأطر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية؛ وهو ما يشير إلى وجود أزمة حقيقية في تمثيل المرأة الفلسطينية في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإنّ تمّ تمثيل المرأة ومشاركتها؛ تكون تلك المشاركة شكلية، وليست فعلية كما يجب.

بناءً عليه، كان من الضروري بحث سياسات تعزّز وتدعم مشاركة للمرأة في جميع المجالات والأطر الفلسطينية؛ فالمرأة أحد المكونات الرئيسية للمجتمع الفلسطيني، وبلغت أساسيًا في بنائه، وهي نصفه الحقيقي، فبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تمثل المرأة الفلسطينية ما نسبته 49%².

تكمن أهمية الورقة في البحث عن سبل تعزيز حقوق المرأة في قطاع غزة -السياسية والاجتماعية والاقتصادية-، وأهمية وجود المرأة في صنع السياسية والمشاركة الحقيقية في المجتمع، فيما تتمثل

¹ دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbhQ>.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 مارس/ آذار

<https://bit.ly/3qd35jv>، 2020

أهداف الورقة بتقديم سياسات فاعلة من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية؛ وعليه تنقسم الورقة بشكلٍ رئيسٍ إلى ثلاث محاور تتناول مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني في الجانبين "السياسي، والاقتصادي"، وتطرح سياسات النهوض بهذا الواقع، ومحاولة تغييره للأفضل.

المرأة والمشاركة السياسية:

تُورخ بداية مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي في العام 1929، ومنذ ذلك الوقت والنساء يُواجهن الاحتلال في معركة مفتوحة، رغم سقوط عدد منهنّ شهيدات، وأسيرات، وأمّهات للأسرى والشهداء، ورغم هذه المكتسبات، إلا أنّ التمييز القائم على أساس الجنس ما يزال عائقاً أمام مشاركتها رسمياً في عملية اتخاذ القرار، وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية وفي التأثير السياسي؛ فالنساء شريكات في العمل الوطني والاجتماعي، إلا أنّهن يغبُن عن مراكز صنع القرار¹، وهذا ما أكّده وزير شؤون المرأة آمال حمد؛ حيث قالت: إنّ المرأة شريكة في شتى المراحل، وعلى مختلف الأصعدة، وكانت مشاركتها مؤثرةً وفاعلةً، ويشهد حضورها تقدماً جدياً ملحوظاً، إلا أنّ حضورهنّ في مراكز صنع القرار لا يعبر عن حجم ودور النساء².

برز دور المرأة الفلسطينية السياسي منذ بداية عشرينات القرن الماضي؛ حيث عملت المرأة الفلسطينية على تنظيم الندوات، والمشاركة في الاعتصامات والمظاهرات في مختلف المدن الفلسطينية، إضافةً إلى تشكيل فرق التمريض، كما كانت لها مشاركة وإن كانت محدودة في القتال، والعمل العسكري ضدّ الاحتلال البريطاني، كذلك لعبت دوراً مهماً في مُساندة ودعم الثوار، عن طريق تزويدهم بالمواد التموينية، ونقل الرسائل والأسلحة، ورغم محدودية التحاق النساء آنذاك بالأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت حينها، إلا أنّهن شاركن في المؤتمرات المحليّة، والإقليميّة، والدوليّة³؛ وبالرغم من ذلك، تعاني المرأة من تمثيل متدنٍ على جميع المستويات، ويمكن عرض واقع المرأة في السياسة من خلال الجدول (1)⁴.

¹ المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن...، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 26 تشرين أول/ أكتوبر 2021:

<https://bit.ly/3G7HCgV>

² <https://wafa.ps/Pages/Details/35125>

³ شتية، عمر، 2012، تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني، وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009)، ص2.

⁴ تم إعداد الجدول من قبل الباحثين، والعودة للمراجع الآتية:

- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

واقع مشاركة المرأة السياسية			
جدول رقم (1)			
اللجنة التنفيذية	المجلس المركزي	المجلس الوطني	منظمة التحرير الفلسطينية
صفر	الرجال 94.3% النساء 5.7%	الرجال 89.1% النساء 10.9%	
التوزيع النسبي لرؤساء الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، النساء 8%، والرجال 92%.			الاتحادات التابعة لمنظمة التحرير
الحكومة الأولى: تمثلت المرأة بـ 5.5%، وتكلفت بوزارة التنمية الاجتماعية عام 1994.			الحكومة الفلسطينية
الحكومة الثامنة عشر: تمثلت المرأة بـ 13.6%، وتكلفت بثلاث وزارات "السياحة والآثار، الصحة، شؤون المرأة" في العام 2019			
عدد السفراء في السلك الدبلوماسي (12) إناثاً، مقابل (95) ذكوراً في العام 2019.			السفراء
نسبة مشاركة المرأة في القطاع الحكومي لعام 2019، 44.4%.			القطاع الحكومي
عدد رؤساء الهيئات المحلية "البلديات" حسب تصنيف الجنس والمنطقة لعام 2019، في قطاع غزة (0)، وفي الضفة الغربية (3) نساء، و(282) رجال.			البلديات
			الأحزاب السياسية
			المجتمع المدني

لقد أثبتت المرأة الفلسطينية أنَّها تتمتع بقدرات، ومهارات قيادية في المجتمع الفلسطيني بكلِّ مكوناته ومركباته، ولكنَّ عمليات التنشئة الاجتماعية، والثقافية التقليدية السَّلبية تجاه المرأة، بما في ذلك صورتها في الإعلام تؤكِّد على الاتجاه المستمر في تهميشها في الحياة السياسية، وجعل عملية صنع القرار حكرًا على الرجل¹.

- المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن... وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، 26 تشرين أول/ أكتوبر 2021: <https://bit.ly/3G7HCgV>

¹ تقرير: المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص 109.

تتبعكس النّسب الوارءة في الءءول رقم (2) على ءءبّي مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات صنع القرار، بالإضافة إلى تعطيل العملية الءيمقراطية، وإجراء الانتخابات الفلسطينية بفعل الاءتلال والانقسام الفلسطيني؛ حيث أُجّلت الانتخابات العامة في العام 2021 بفعل رفض الاءتلال بإجراء الانتخابات العامة في القدس، وتعطّل حركة حماس؛ كونها السلطة التي تقوء قطاع غزة العملية الانتخابية في البلءيات ومجالس الطلبة.

يضاف إلى ذلك، تعطّل العملية الانتخابية سواء في مجالس الطلبة، أو الائّءادات والنقابات العملية في فلسطين، رغم إجراء بعضها لانتخابات غير منظمّة في الصّفة وغزّة، وبحسب رأي تهاني قاسم، فلقد أءّى الانقسام الفلسطيني إلى تعطّل عام في الانتخابات؛ ما منع وصول قيادات شابة، ءءيءاً قيادات نسوية ءءيدة، وعلى سبيل المءال: الائّءاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي لم يشهء أي انتخابات منذ الانقسام -بعكس الصّفة-، الذي تتمّ فيه انتخابات بشكل ءوري، وأثر ذلك على ءدم بروز قيادات نسوية شابة، وكذلك الائّءادات النسوية الأءرى الءابعة للءنظيمات، مثل: اءءاء لءان المرأة الفلسطينية، وغيره من الأطر الحزبية¹؛ وأضافء قاسم أنّ عمل المرأة في مواقع الءواصل الاءءماعي، والءملات الإلءكترونية أءّى إلى إءءاء نساء يُطالبن بحقوقهنّ.

الآليات المقءرءة:

- ءطبيق الكوئا النسوية (30%) : أشارء وزيرة المرأة الفلسطينية (آمال ءمء) إلى قرار المجلس المركزي اعءماء نسبة الكوئا النسائية 30% في هياكل ومؤسسات الءولة، وتمّ ءطبيق ءزه منها، ولم ءطبق الكوئا بشكل كامل، وءراهن على إءءاء ءغيير، وأنّ ءشهء المرحلة الءانية من الانتخابات الءزاماً برفع الءمءيل إلى 30 %، والمءاوله مع النقابات لرفع نسبة الكوئا إلى 30 % في مجالسها وهيئاتها².

- فرض مشاركة المرأة من ءلال القوانين:

ءير مءال على ذلك فرض قانون الانتخابات برفع الكوئا النسوية إلى 26% في ءميع القوائم، ورفع نسبة المشاركة النسوية قانونياً؛ فالقانون هو الملزم، وهذا يتطلّب ضغطاً نسوياً، وعملاً مؤسّساتياً.

المرأة الفلسطينية في قطاع غزة والاقتصاد:

¹ مقابلة شخصية، تهاني قاسم، منسقة مركز حياة لءماية وءمكين النساء والعائلاء، غزة، 7 نيسان/ أبريل 2022.

² مرءع سابق، المرأة الفلسطينية ءاضرة.

تعدّ إحدى أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خصوصاً موضوع تمكين المرأة اقتصادياً، فطالما كان هناك ترابط قوي بين أداء المرأة، وقدراتها، والتطور الاقتصادي، والنهوض به؛ فكان لا بدّ من تعزيز مشاركة النساء في قطاع غزة في إبراز دورها الاقتصادي.

ولقد نصّت المادة (13) من اتفاقية سيداو على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الاقتصادية، ولاسيماً الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرّهون العقارية، وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي¹، كما أكّدت التّوصيات التي أثمرت عن المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، أنّه لا يمكن تحقيق التنمية المُستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعّالة من المرأة في البناء الاقتصادي؛ فهناك ترابطٌ قويٌّ بين التطوُّر الاقتصادي، وتمكين المرأة للتقليل من المشاكل الاقتصادية؛ كالفقر المُدقع، والجوع، والدّخل المُتدني للكثير من الأسر².

تُقاسي المرأة الفلسطينية من واقعٍ اقتصاديّ هشٍّ في فلسطين بشكلٍ عامٍّ، وقطاع غزة بشكلٍ خاصٍّ؛ إذ تُعاني المرأة من الاستغلال الاقتصادي، وتدنيّ أجور العاملات، وارتفاع معدلات البطالة لدى النساء، خصوصاً بعد انتشار جائحة كورونا، التي أدّت إلى فقدان الكثير من النساء عملهنّ. يُضاف إلى ذلك، الواقع السياسي الذي أدّى إلى تدهور الواقع الاقتصادي للمرأة، خاصةً بعد العدوان الأخير على غزة 2021، والانقسام السياسي، وتأثيراته على الجانب الاقتصادي³، كما تُعاني المرأة الفلسطينية واقعاً اقتصادياً صعباً على جميع الصُّعد والمستويات، وفي القطاعات كافةً، ويمكن عرض واقع المرأة اقتصادياً من خلال الجدول (2)⁴:

واقع المرأة الاقتصادي جدول رقم (2) 2020-2021	
عدد النساء في قطاع غزة	1,039,200
نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 7 آذار 2021	بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 17% من مجمل النساء في سن العمل في فلسطين.

¹ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي: <https://bit.ly/3GR0jq6>

² المرأة الفلسطينية والاقتصاد، دراسات حول المرأة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3qW7Deo>

³ العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة، يحيى قاعود، ورقة حقائق، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 2021، ص3.

⁴ تمت رصد كافة البيانات من قبل معد الورقة، وبالاتماد على:

- عمالة المرأة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3fN5GuG>

- د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8 آذار/ مارس 2021: <https://bit.ly/3qTxUdu>

مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة	نسبة مشاركة النساء ذوات الإعاقة في القوى العاملة في فلسطين بلغت 2% فقط من إجمالي النساء ذوات الإعاقة، مقابل 23% للرجال من إجمالي الرجال ذوي الإعاقة.
عدد الأسر التي ترأسها نساء	9% في قطاع غزة
معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة	بلغ معدل البطالة بين النساء في فلسطين المشاركات في القوى العاملة 40% مقابل 23% بين الرجال.
المستخدمات بأجر في القطاع الخاص	23% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و62% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (60%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

من خلال الأرقام السابقة من تحليل واقع الاقتصاد الفلسطيني، وواقع المرأة في الأداء الاقتصادي يتضح واقع المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، بأنه يعاني الكثير من العجز، ومن هنا فإننا نستنتج أنه من الضروري وضع حلول تُحسِّن من مشاركة النساء والمرأة في الجانب الاقتصادي الذي يحتاج للمزيد من الجهود الحكومية، عن طريق وضع خطط تُحاكي وتقلل من هذه المشكلة.

الآليات المقترحة:

1. التدخل الحكومي:

من مهمة الحكومة الفلسطينية توفير حياة كريمة لمواطنيها، وتحديدًا النساء، وهناك حاجة ماسة للتدخل الحكومي في ظلّ تزايد أعداد البطالة، وفي ضوء انتشار فيروس كورونا، والاعتداءات والانتهاكات الاحتلالية، وذلك من خلال:

- وضع خطط تنموية تساهم في دمج النساء المُعيلة لأسرتها، ضمن إستراتيجيات مساعدة وقائمة على تطوير مهاراتها وقدراتها؛ لتمكينها من إدارة مشاريع خاصة لها.
- توفير مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للنساء.
- متابعة وزارة العمل وتقييم وضع المرأة في سوق العمل.
- مواءمة القوانين الفلسطينية مع الاتفاقات الدولية فيما يخص المرأة الفلسطينية؛ حيث تقول تهباني قاسم: هنالك مجموعة من القوانين التمييزية التي تجب ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية، مثل: قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات، إقرار قانون حماية الأسرة من

العنف؛ لأن هذه القوانين أصبحت من أهم المطالب والأولويات لمجتمع خالٍ من العنف يقوم على عدم التمييز؛ ما يساهم في الحدّ من العنف المبني على النوع الاجتماعي في فلسطين¹.

- فتح مركز للشكاوى خاص بالمرأة.

يشكل موضوع تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية واحدة من أهداف التنمية الاقتصادية في سائر الدول النامية²، ولا شك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين إسهام المرأة في البناء المجتمعي وتعزيز قدرتها من جانب، وبين النهوض والتطور الاقتصادي والتنموي من جانب آخر؛ فقد قدم تقرير البنك الدولي (2001)، والذي حمل عنوان "جندرة التنمية من خلال المساواة في الحقوق والموارد والصوت" دليلاً قوياً على أنّ إقصاء المرأة عن المشاركة الإنتاجية الملموسة اقتصادياً يضرُّ بفاعلية ونجاعة السياسات الحكومية التنموية³، ويضاف إلى ذلك انضمام السلطة الفلسطينية للعديد من الاتفاقات والمواثيق الدولية⁴، والتي تراعي الجندي، وهذا يتطلب تحسين مواءمة القوانين الفلسطينية مع تلك الاتفاقات، ومتابعة المنشآت بتوظيف عددٍ كافٍ من النساء، وتمكينهنَّ اقتصادياً.

2. تمكين النساء وتوعيتهنَّ بحقوقهنَّ:

يحتاج واقع المرأة الفلسطينية إلى تمكين، وذلك من خلال:

- رفع وعي النساء حول حقوقهنَّ العمالية وفق القوانين الفلسطينية، وقوانين العمل.
- إعداد برامج تأهيل نوعية وذات تخصصات جديدة تشجّع النساء للدخول إلى سوق العمل.

¹ مقابلة شخصية، تهاني قاسم، منسقة مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات، غزة، 7 نيسان/ أبريل 2022.

² https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3192

³ مرجع سابق، المرأة الفلسطينية والاقتصاد.

⁴ اتخذت دولة فلسطين عدداً من الخطوات الإيجابية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2014 دون إبداء تحفظات، وتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2011-2019، والإستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة للفترة 2017-2022، وخطة العمل الوطنية (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن 1325 للفترة 2017-2019 وغيرها. للاستزادة راجع:

- دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFBhQ>

وهذا يتطلب مشاركة فاعلة من قبل الحكومة، والجهات المختصة من المجتمع المدني، والغرف التجارية، والاتحادات، والنقابات بما يضمن رفع وعي النساء، وإعدادهن من خلال برامج تأهيل وتوعية للدخول إلى سوق العمل.

3. تغيير الأفكار المغلوطة في المجتمع حول عمل المرأة:

إنّ المجتمع الفلسطيني هو مجتمع ذكوري؛ حيث تعاني النساء الفلسطينيات من الكثير من الاعتبارات السائدة في المجتمع حول عمل المرأة، وتحسين الدخل، وهو ما يؤثر بشكل رئيس في قدرتها على العمل والنجاح، وبالتالي يؤثر على الاقتصاد الكلي. وفي حال عملت المرأة، فإنّ أجرها اليومي هو أقل من الرجل-نظرة دونية-؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أنّ 42% من مجموع التعاملات في القطاع الخاص خلال العام 2014 يتقاضين أجرًا شهريًا دون الحد الأدنى للأجور، المقر من قبل السلطة الفلسطينية، فيما انخفضت تلك النسبة بين الذكور إلى 30%¹.

4. دور المؤسسات النسوية:

تعزيز دور المؤسسات بشكل أكبر، رغم محاولتها الجادة في تركيزها على تمكين المرأة من خلال التدريبات النوعية، ويعمل هذا التدريب على التوعية والتمكين؛ فنحن بحاجة إلى عمل تمكيني، وتطوير بشكل مستمر للمؤسسات النسوية؛ فالبيئة الفلسطينية متغيرة، والإشكاليات السياسية والاقتصادية مستمرة، وهو ما يتطلب تركيزًا أكبر على الجانب التمكيني. يرتبط غالبية العمل بمؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات النسوية في ظل الانقسام؛ فمن النادر رؤية عمل يتبع الوزارات لتمكين النساء سياسيًا واقتصاديًا؛ لذلك فإنّ هذا الجانب بحاجة إلى تركيز وتطوير في ظلّ نسب البطالة التي وصلت إليها النساء، والعنف السياسي والاقتصادي²، كما أنّ الكثير من الفئات الشابة التي دربتّها، خاصة الخريجين الجدد، ليس لديهم وعي كافٍ بما يجري في المجتمع الفلسطيني سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وهذا ما يجعل مهمة المؤسسات النسوية أكبر تجاه التوعية والتمكين.

¹ المرأة الفلسطينية بين التمكين والإقصاء، بكر اشته رئيس قسم الاقتصاد السابق في جامعة النجاح الوطنية، موقع الجزيرة، 14 حزيران/ أيلول 2015: <https://bit.ly/3GURzPD>

² مقابلة خاصة، تهاني قاسم.

ختامًا، إنَّ واقع المرأة السياسي والاقتصادي يُحكم من مكانتها الاجتماعية؛ فقد أكدت وزيرة المرأة الفلسطينية أمال حمد "أن التمكين الاقتصادي هو المدخل للتمكين السياسي والاجتماعي، وأنَّ الوزارة تركز على ثلاثة مُحددات لها علاقة بالبعد الاجتماعي، والثقافي، والسياسي؛ مع الأخذ بعين الاعتبار التحدّيات الأساسية التي يفرضها الاحتلال من توسيع الانتهاكات ضد كل شيء في فلسطين"¹، وهو أوضحه تقرير الإسكوا بأنَّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات يعتمد على المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وإنهاء الاحتلال²؛ وبالتالي لا يمكن فصل واقع المرأة السياسي والاقتصادي عمَّا هو اجتماعي، وإنَّما هو انعكاس لبيئتها التي تعيشها، وإذا ما عزَّزنا واقع المرأة، ومشاركتها السياسية والاقتصادية في النظام السياسي الفلسطيني بطبيعة الحال؛ فسوف نعزِّز من مكانتها الاجتماعية، ونحارب الثقافة الذُّكورية في المجتمع.

¹ حمد : إن التمكين الاقتصادي هو المدخل للتمكين السياسي والاجتماعي، وزارة المرأة الفلسطينية، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2020:

<https://bit.ly/32RQMAM>

² الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات تموز 2018- حزيران 2020، الأمم المتحدة- الاسكوا، 2021،

ص.5.

1. اتخذت دولة فلسطين عددًا من الخطوات الإيجابية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام 2014، دون إبداء تحفظات، وتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2011-2019، والإستراتيجية الوطنية الشاملة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة للفترة 2017-2022، وخطة العمل الوطنية (NAP) بشأن قرار مجلس الأمن 1325 للفترة 2017-2019 وغيرها.
2. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة- حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي: <https://bit.ly/3GR0jq6>
3. تقرير: المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 مارس/ آذار 2020، <https://bit.ly/3qd35jv>.
5. حمد: إن التمكين الاقتصادي هو المدخل للتمكين السياسي والاجتماعي، وزارة المرأة الفلسطينية، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2020: <https://bit.ly/32RQMAM>
6. د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 8 آذار/ مارس 2021: <https://bit.ly/3qTxUdu>.
7. دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbhQ>.
8. دولة فلسطين، هيئة الأمم المتحدة للمرأة: <https://bit.ly/3GXFbhQ>.
9. عمالة المرأة في فلسطين، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3fn5GuG>.
10. العنف الاقتصادي الواقع على النساء في قطاع غزة وتأثيراته التراكمية في بيئة متغيرة، يحيى قاعود، ورقة حقائق، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة، 2021.
11. المرأة الفلسطينية بين التمكين والإقصاء، بكر اشتهيه رئيس قسم الاقتصاد السابق في جامعة النجاح الوطنية، موقع الجزيرة، 14 حزيران/ أيلول 2015: <https://bit.ly/3GURzPD>.
12. المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن...، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 26 تشرين أول/ أكتوبر 2021: <https://bit.ly/3G7HCgV>.
13. المرأة الفلسطينية والاقتصاد، دراسات حول المرأة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا: <https://bit.ly/3qW7Deo>.
14. مقابلة شخصية، تهاني قاسم، منسقة مركز حياة لحماية وتمكين النساء والعائلات، غزة، 7 نيسان/ أبريل 2022.
15. الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات تموز 2018-حزيران 2020، الأمم المتحدة- الاسكوا.